



دور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في مواجهة الكراهية والتعصب ونشر ثقافة التسامح

❖ اولا مفاهيم ومصطلحات عامة :

- ابدأ بمفهوم التسامح او التفاهم التسامح يعني الاحترام والقبول و التقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبير وللصفات الإنسانية لدينا. ويعزز هذا التسامح بالمعرفة و الانفتاح والاتصال وحرية الفكر و الضمير و المعتقد.

وهو الوئام في سياق الاختلاف، وهو ليس واجبا أخلاقيا فحسب، وإنما هو واجب سياسي وقانوني أيضاً، والتسامح هو الفضيلة التي تيسر قيام السلام ويسهم في إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، و التسامح لا يعني المساواة أو التنازل أو التساهل بل التسامح هو قبل كل شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها أن يأخذ بها الأفراد والجماعات و الدول. كما أن التسامح مسئولية تشكل عماد حقوق الإنسان و التعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون. ويثبت المعايير التي تنص عليها الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ولا تتعارض ممارسة التسامح مع احترام حقوق الإنسان، ولذلك فهي لا تعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها. بل تعني أن المرء حر في التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم.

والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم في مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم، لهم الحق في العيش بسلام وفي أن يطابق مظهرهم مخبرهم، وهي تعني أيضاً أن آراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير.

و التسامح مفهوم يعني العفو عند المقدرة، وعدم رد الإساءة بالإساءة و الترفع عن الصغائر، والسمو بالنفس البشرية إلى مرتبة أخلاقية عالية، و التسامح كمفهوم أخلاقي اجتماعي دعا إليه كافة الرسل و الأنبياء و المصلحين؛ لماله من دور و أهمية كبرى في تحقيق وحدة، وتضامن، وتماسك المجتمعات، والقضاء على الخلافات و الصراعات بين الأفراد و الجماعات، و التسامح يعني احترام ثقافة و عقيدة و قيم الآخرين،



وهو ركيزة أساسية لحقوق الإنسان، و الديمقراطية والعدل، والحريات الإنسانية العامة.

ويعتبر التسامح أحد المبادئ الإنسانية، كما أن التسامح في دين الإسلام يعني نسيان الماضي المؤلم بكامل إرادتنا، وهو أيضاً التخلي عن رغبتنا في إيذاء الآخرين لأي سبب قد حدث في الماضي، وهو رغبة قوية في أن نفتح أعيننا لرؤية مزايا الناس بدلاً من أن نحكم عليهم ونحاكمهم أو ندين أحداً منهم. والتسامح أيضاً أن تفتح قلبك،

وأن لا يكون هناك شعور بالغضب ولا لوجود المشاعر السلبية لأي شخص أمامك. وبالتسامح تستطيع أن تعلم بأن جميع البشر يخطئون، ولا بأس بأن يخطئ الإنسان.

والتسامح في اللغة معناه أيضاً التساهل؛ فبالتسامح تكون لك نصف السعادة، وبالتسامح تطلب من الخالق أن يسامحك ويغفر لك.

وبالتسامح تسامح أقرب الناس إليك؛ والديك وأبناءك وكل من أخطأ بحقك، كما أن التسامح ليس بالأمر السهل إلا لمن يصل إليه فيسعد، ونعني بالتسامح أيضاً أن تطلب السماح من نفسك أولاً ومن الآخرين

وقد جاء في لسان العرب ما يشمل كل هذه المعاني السابقة للتسامح في مادة (سمح) السماح و السماحة ((الجود))

- اما مفهوم الكراهية فقد جاء في معجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية: هو (كره الشيء كرهاً وكراهة وكراهية: خلاف أحبه، فهو كرهه ومكروه. وكره الأمر والمنظر كراهة وكراهية: قبح فهو كرهه).

وقال ابن عاشور: (الكره: الكراهية ونفرة الطبع من الشيء) الكراهية خلاف الرضا والمحبة، يقال: كرهت الشيء أكرهه كراهةً وكراهيةً، فهو شيء كرهه ومكروه. والكره الاسم. ويقال: بل الكره: المشقة، والكره: أن تكلف الشيء فتعمله كارهاً. ويقال: من الكره الكراهية والكراهية وأكرهته على كذا: حملته عليه كرهاً .

- وريدف الكره في المعنى هو: البغض ضد الحب، من بغض الشيء بغضاً: مقتبه وكرهه، فهو باغض وبغوض، والشيء مبغوض وبغيض، وبغض الشيء بغاضة، فهو بغيض، وأبغضته إبغاضاً، فهو مبغوض، والاسم البغض، وبغضه الله تعالى للناس فأبغضوه، والبغضة والبغضاء: شدة البغض، وتباغض القوم: أبغض بعضهم بعضاً والبغض هو نفور النفس عن الشيء الذي يرغب عنه.



وقال الكفوي: (البُغْضُ: عبارةٌ عن نفرة الطَّبَعِ عن المؤلِّمِ المُتَعَبِ، فإذا قوي يسمَّى مَقْتًا) وفي الحديث الشريف عن رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " لا تَبَاغُضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا،.... الى اخر الحديث "

- وكذلك آفة التعصب فهو مرض اجتماعي يولد الكراهية والعداوة في العلاقات الاجتماعية والشخصية، وقد عرفت البشرية عبر التاريخ بروز صور للتعصب، مما شكلت أساسا لحلقات من الصراع كانت مصدرا لتعاسة البشر، وحاجزا للتعاطف بينهم، فالتعصب يترك آثارا وصعوبات نفسية واجتماعية.

❖ ثانيا التسامح واحترام الاخر في الإسلام:

إن الإسلام دين عالمي يتجه برسالاته إلى البشرية كلها، تلك الرسالة التي تأمر بالعدل وتنتهي عن الظلم وترسي دعائم السلام في الأرض، وتدعو إلى التعايش الإيجابي بين البشر جميعا في جو من الإخاء والتسامح بين الناس بصرف النظر عن أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم. فالجميع ينحدرون من ((نفس واحدة)) كما جاء في القرآن الكريم : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) (النساء).

إن الحوار في معناه الصحيح لا يقوم ولا يؤدي إلى الهدف المنشود إلا إذا كان هناك احترام متبادل بين أطراف الحوار، واحترام كل جانب لوجهة نظر الجانب الآخر. وبهذا المعنى فإن الحوار يعني التسامح واحترام حرية الآخرين، واحترام الرأي الآخر لا يعني بالضرورة القبول به. وليس الهدف من الحوار مجرد فك الاشتباك بين الآراء المختلفة أو تحييد كل طرف إزاء الطرف الآخر، وإنما هدفه الأكبر هو إثراء الفكر وترسيخ قيمة التسامح بين الناس.

وعالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى التسامح الفعال والتعايش الإيجابي بين الناس أكثر من أي وقت مضى، نظراً لأن التقارب بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات يزداد يوماً بعد يوم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات والثورة التكنولوجية التي أزالت الحواجز الزمانية والمكانية بين الأمم والشعوب، حتى أصبح الجميع يعيشون في قرية كونية كبيرة.

والإسلام دين يسعى من خلال مبادئه وتعاليمه إلى تربية أتباعه على التسامح إزاء كل الأديان والثقافات. فقد جعل الله الناس جميعاً خلفاء في



الأرض التي نعيش فوقها، وجعلهم شركاء في المسؤولية عنها، ومسئولين عن عمارتها مادياً ومعنوياً كما يقول القرآن الكريم: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: 62). أي طلب منكم عمارتها وصنع الحضارة فيها. ومن أجل ذلك ميّز الله الإنسان بالعقل وسلّحه بالعلم حتى يكون قادراً على أداء مهمته وتحمل مسؤولياته في هذه الحياة.

ولا يكفي الإسلام بتعليم أتباعه هذا التسامح الشامل بوصفه شرطاً من شروط السلام الضروري للمجتمع الإنساني، بل يطلب منهم أيضاً الالتزام بالسلوك العادل الذي لا يقبل بالآخر فحسب، بل يحترم ثقافته وعقيدته وخصوصياته الحضارية. وخير وصف يمكن أن نطلقه على هذا التسامح أنه تسامح إيجابي وليس تسامحاً حيادياً. ومن منطلق الأهمية البالغة للتعرف (2) بين الأمم والشعوب والحضارات والأديان -على الرغم من الاختلافات فيما بينها- كانت دعوة الإسلام إلى الحوار بين الأديان. وذلك لما للأديان من تأثير عميق في النفوس. ويعد الإسلام أول دين يوجه هذه الدعوة واضحة صريحة في قوله تعالى: **((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا آرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)) [آل عمران: 64]؟**

ولم يكتفِ القرآن بمجرد الدعوة إلى الحوار بين الأديان، بل رسم المنهج الذي ينبغي إتباعه في مثل هذا الحوار. والتعامل مع الآخرين باحترام ومجادلتهم بالحسنى ودعا الإسلام إلى التعايش وقبول الآخر وفق منهجية معينة وتعايش مشترك. وذلك في قوله تعالى: **((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)) (العنكبوت: 46).**

أما الحكم على الآخرين الذين يشاركوننا في الإنسانية، فالإسلام أمرنا أن نتركه لله جل شأنه؛ وخير لنا ذلك بدلاً من أن نجتهد في أن نسلك حيالهم مسلكاً عادلاً متسامحاً طالما لم يسيئوا إلينا. ولهذا نجد أن الحوار بين الأديان لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا إذا ساد التسامح بين المتحاورين، وحلّ محلّ التعصب المعتاد بين أتباع الديانات المختلفة. وقد حرص الإسلام كل الحرص على تأكيد هذا التسامح بين الأديان بجعله عنصراً جوهرياً من عناصر عقيدة المسلمين.



فالأديان السماوية جميعها تُعد في نظر الإسلام حلقات متصلة لرسالة واحدة جاء بها الأنبياء والرسل من عند الله على مدى التاريخ الإنساني. ومن هنا فإن من أصول الإيمان في الإسلام الإيمان بجميع أنبياء الله ورسله وما أنزل عليهم من وحي إلهي. وفي هذا يقول القرآن الكريم: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ (البقرة: 285).

ومن أجل ذلك يمتاز الموقف الإسلامي في أي حوار ديني بأنه موقف منفتح على الآخرين، ومتسامح إلى أبعد الحدود. فقد أقر الإسلام منذ البداية التعددية الدينية والثقافية، وصارت هذه التعددية من العلامات المميزة في التعاليم الإسلامية. والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة. فقد تأسس مجتمع المدينة المنورة بعد هجرة الرسول إليها على التعددية الدينية والثقافية، ومارس المسلمون ذلك من بعده عملياً على مدى تاريخهم الطويل.

ويؤكد ذلك ما يعرفه التاريخ من أن المسلمين لم يُكرهوا أحداً على الدخول في الإسلام. فالحرية الدينية مكفولة للجميع، وتعد مبدأ من المبادئ الإسلامية الذي أكدّه القرآن الكريم في قوله: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256)، وفي قوله في موضع آخر: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: 29).

ومن القواعد الأساسية المعروفة في الشريعة الإسلامية في شأن التعامل مع أهل الكتاب القاعدة المعروفة: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا»، أي لهم ما لنا من حقوق، وعليهم ما علينا من واجبات.

وقد بيّن لنا الدين الإسلامي الحنيف هذه الثقافة المهمة والهامة وتم وضع قواعد وأسس تساعد على نشر هذه الثقافة الواسعة بين الناس ومنها:

- عدم الإكراه في الدين وإجبار الآخرين على الدين الإسلامي بالقوة فقال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 256]. هذا هي الرؤية الدينية في العلاقات الإنسانية تجلت بوضوح ان القيم الدينية تسعى دائماً الى التآلف والتقارب والتعاون واحترام الطرف الاخر ونبذ ومناهضة الكراهية والتطرف.



وانسجاماً مع هذا التوجيه القويم والنهج المستقيم تتفاعل التشريعات والمعاهدات الحديثة مع هذا وفي خضم اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان وبكرامته ولرسم خريطة طريق واضحة المعالم أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من شهر ديسمبر من عام 1948م متضمناً مبادئ مؤكداً في بدايته على الكرامة الإنسانية (لما كان الاعتراف بالكرامة الاصلية لجميع أعضاء الاسرة البشرية بحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول،

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها.

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد. جاء الاعلان الامم ناصاً في مادته الاولى على:

المادة 1.

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.



المادة 2.

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

من المعلوم ان للتسامح تداعيات وقد لاقت هذه التداعيات بروزا لاهتمام دولي واضح على النطاق الفكري او على صعيد الواقع التطبيقي ومن هذا المنطلق جاء اعلان الأمم المتحدة أن عام 1996 سيكون عاما للتسامح على المستوى الدولي وقد تضمن الإعلان بان يكون يوم السادس عشر من نوفمبر من كل عام يوما للتسامح. كما حث الإعلان الى اعتماد أساليب واليات معينة لتفعيل مفهوم التسامح تتناول تعزيز ثقافة التسامح والاهتمام بالجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية لمعاني التسامح والتعاون على كافة الأصعدة .

جاء هذا الإعلان من قبل الأمم المتحدة استشعارا بأهمية التجانس والتفاهم بين شعوب الأرض وان المجتمع البشري هو بحاجة الى نشر وتأسيس قيم التسامح كمنظور انساني وعمق أخلاقي. يرسى دعائم التنمية في بلدان العالم كافة وهو بمثابة الضروريات لاستقرار المجتمعات. وان التعصب والكراهية ورفض الآخر يفضي الى اتساع دائرة الخلاف والحروب وظهور احقاد قد تلحق بأضرار بالغة في تقدم البلد وتأخر تنفيذ برامج التنمية.



❖ ثالثاً دور المؤسسات الوطنية في تعزيز قيم التسامح والحوار بين الثقافات:

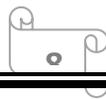
لا شك أن هويتنا وطرائق رؤيتنا للواقع مشروطة بمرجعياتنا الثقافية التي تؤثر على نظرتنا لأنفسنا، وكيفية تعاطينا مع الآخرين وتفاعلنا مع العالم. وعلى ذلك، تؤثر علينا وسائل الإعلام تأثيراً كبيراً يشمل ليس فقط تفكيرنا وإنما يمتد كذلك إلى تصرفاتنا.

ولا شك أيضاً أن العولمة ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية. فالعالم يعني كذلك زيادة التفاعل بين الشعوب وحرية تداول المعلومات والترابط بين الثقافات. ويتمثل التحدي المحوري الذي يواجهه العالم المعاصر في القدرة على التواصل بغض النظر عن الاختلافات الثقافية. وهنا يأتي دور وسائل الإعلام التي بإمكانها أن تضطلع بحق بمهمة الوسيط في حفز الوعي العالمي.

ولقد أدى انبثاق إطار فكري جديد في العلاقات الدولية - جزئياً من خلال استهلال الحوار بين الحضارات في عام 2001 - إلى بلورة برنامج عمل عالمي تحول فيه مفهوم الحوار إلى مبدأ ذي الأولوية في العلاقات بين الحضارات والثقافات والشعوب. ولقد سعى برنامج العمل هذا إلى وضع معايير أخلاقية مشتركة كوسيلة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ويشدد هذا الالتزام على أن الحوار بين الثقافات واحترام التنوع عنصران ضروريان للنهوض بحقوق الإنسان.

ويعترف إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الذي اعتمد في عام 2001 بأن التنوع الثقافي يمثل تراثاً مشتركاً للإنسانية، ويعترف كذلك بما للحوار بين الثقافات من إمكانات. ولقد جاء في ديباجة الإعلان أن "الثقافة ينبغي أن ينظر إليها بوصفها مجمل السمات المميزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية وعلى أنها تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، طرائق الحياة، وأساليب العيش معاً، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات".

ويجدر التأكيد في هذا المقام على أن استخدام المعلومات والاتصال بهدف فسح المجال أمام مختلف الثقافات للتعبير عن نفسها بكل حرية - وبالطرق التي تناسبها - أمر لا بد منه لترسيخ أسس التفاهم بين الشعوب والتعاطي والحوار بين الثقافات. وتمتلك وسائل الإعلام القدرة على تيسير هذا الحوار بين الثقافات. فمن خلال التصدي للمواقف السائدة والمزاعم فيما يتعلق





بـ"الأخرين" وهم أكثر، يمكن لوسائل الإعلام أن تتجاوز التصورات النمطية الموروثة، وتبدد الجهل الذي يغذي سوء الظن بالأخرين وينمي الحذر منهم، ومن ثم تعزيز روح التسامح والقبول بالاختلاف بحيث يصبح التنوع فضيلة وفرصة للتفاهم.

والمؤسسات الوطنية تنقسم الى نوعين مؤسسات رسمية ويقع على عاتقها المسؤولية الرسمية اتجاه الشعوب . ومؤسسات وطنية تتحمل مسؤوليتها اتجاه المجتمع المدني .

أولا المؤسسات الرسمية وهي عدد من أجهزة الدولة المعنية بتعزيز ثقافة الشعوب في مجالات مختلفة وفق اختصاصاتها المعتمدة ومن هذه الجهات :-

المؤسسات الدينية الوزارة المعنية بالشؤون الدينية ودار الإفتاء مرثيات رجال الدين وكذلك خطباء المساجد والوعاظ فهذه الجهات يتمثل دورها في تقديم خدماتها المادية والمعنوية فالمعنوية توفير الرعاية الدينية الشاملة ومن أهمها العمل على بث المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي بصورته المشرقة السمة وتصحيح الأخطاء التي قد يتلقاها الانسان بوسائل مختلفة وذلك من نشر ثقافة التسامح يأتي في أولويات الحاجيات التي يجب ان تتال الاهتمام البالغ من قبل هذه الجهات المعنية وبكل الوسائل والأدوات الممكنة فمثلا في سلطنة عمان تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلسلة من المعارض المتنقلة التي تعرف بالمنهج الإسلامي المعتدل وبروح التسامح والمحبة بين شعوب العالم حيث تم إقامة عدد من المعارض في كثير من دول العالم وفي جميع القارات حيث بلغ عددها حتى الان ما يقارب (40) معرضا دوليا .

ومن الجهات ذات العلاقة أيضا دار الإفتاء في سلطنة عمان حيث تضطلع بدور مهم في توجيه المجتمع الوجهة الصحيحة التي تتوافق والمنهج الصحيح للدين الإسلامي وإصدار الفتاوى التي تبصر الناس بأهمية التعاون وبث روح الاخاء والتحذير من الاختلاف والفرقة . وتوجيه افراد المجتمع بضرورة التحلي بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن والحث على نبذ الكراهية والتعصب في الدين وتيسير امور العبادات بما يتوافق والتوجهات الفكرية والمدار الفقهية في الدين الاسلام . وكذلك العمل على رعاية والاهتمام بمن اختار الدخول في الدين الاسلامي حديثا وتوضيح الصورة الكاملة دون اكراه.



ومن الوسائل التي اتبعتها سلطنة عمان في هذا المجال اصدار مجلة متخصصة باسم مجلة التسامح والان تم تغيير اسمها الى مجلة التفاهم وقد صدر منها اعداد تهدف الى ابراز قيم التسامح والالفة بين الناس ونبذ التعصب والكرهية فيما بينهم.

المؤسسات الاعلامية هي الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة والاعلام الالكتروني الحديث . هي أيضا صاحبة الكلمة الخضراء التي يجب أن يكون لها دور بارز في نشر وتعزيز ثقافة التسامح ونبذ العنف والكرهية فهي تضطلع بهذا الدور لتساهم وتتكامل مع الجهات الأخرى في تبصير الناس بكل ما يؤدي الى الالفة والمحبة وذلك من خلال وضع خطة إعلامية متكاملة وخريطة برامجية هادفة تسعى منها للوصول الى لغة الحوار والتفاهم وغرس قيم التسامح بكل معانيه وسماته فكرا وعملا . فمن المطلوب ان يكون ضمن الخطة الإعلامية برامج دينية هادفة تحث على الخير للجميع وتحذر من الكراهية والبغضاء .

المؤسسات الشبابية النوادي والمنتديات والملتقيات الكشفية وهي تعتبر الرافد المهم لتوجهات الشباب والاجدر على معالجة قضاياهم والاهتمام بهم منهجا وسلوكا فالشباب هم امل الامة ورجال الغد فلا بد من القيام بتحصينهم وتبصيرهم بقضايا ومخاطر ما يواجهه العالم من أفكار منحرفة ومغالطات في الفكر والسلوك وأن يغرس في الشباب حب الاخر وتعزيز ثقافة التسامح والالفة والمحبة وتحذيرهم من الغلو وتجاهل الطرف الاخر .والعنف والكرهية . فيجب اعداد برامج لفئة الشباب تهدف الى غرس القيم والمبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي الحنيف والحث على التعاون والتكاتف بغض النظر لمن تقدم المساعدة بل يجب أن تكون لكل محتاج . وهذا الغرس كان له الأثر الطيب في نفوس شباب عمان حيث كانت لهم مبادرات في حب الخير للبعيد والقريب دون تفرقة .

المؤسسات التعليمية المختلفة بكافة مراحلها وبمختلف مستوياتها فهي تعنى أيضا بغرس القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة في فئات الناشئة والشباب ومن المعلوم أن الحياة العلمية للإنسان ذكرا كان او انثى تبدأ منذ الصغر وهو ما يعرف بالتربية المقترنة بالعلم . فينبغي من للمؤسسات التربوية ان يكون لها دور رائد في هذا المجال فالمناهج الدراسية يجب ان تكون متضمنة التربية الصحيحة لكي يشب هذا الطفل على حسن الخلق وطهارة الروح . وان تغرس في الطلبة منذ الصغر حب التسامح والبعد عن التعصب وكرهية الطرف الاخر وأن تغرس فيه روح التعاون والالفة لجميع بني



البشر حتى يعيش الجميع في وئام ومحبة وسلام. كما للمؤسسات دور كذلك الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ان تواصل نفس المسيرة وأن تكون مقرراتها وبرامجها ومناهجها في سبيل تحقيق هذا الهدف وان تكون هذه المؤسسات للإصلاح وصلاح الأمة وليس لتكريس النعرات والطائفية والكرهية وغير ذلك من الجوانب السلبية التي يعاني منها العالم .

المؤسسات الاجتماعية والثقافية تلعب دورا هاما في توفير افراد المجتمع من خلال الجمعيات المختلفة فالجمعيات النسائية يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في توعية العنصر النسائي وتبصيرهن بالظواهر المختلفة ومن أهمها ظاهرة التعصب والكرهية والعنف الان المراة هي نصف المجتمع وهي مربية الأجيال والمؤثرة في المجتمعات وهي المدرسة الأولى للنشء. لذا يقع على عاتق هذه الجمعيات مسؤولية غرس مفهوم العمل التطوعي ومد يد المساعدة لكل محتاج مهما كان ومن هذا المنطلق جاءت جائزة السلطان قابوس للعمل التوعوي تكريسا لعمل الخير. وكذلك الهيئة العمانية للأعمال الخيرية أيضا تقوم بمساعدة المحتاجين في جميع دول العالم.

الجمعيات الثقافية وهي معنية أيضا بالدور الثقافي في المجتمع وثقافة المجتمع تأتي من أولويات اهتمام الأمة وذلك من خلال توفير المؤلفات والكتب التي تدعو الى الوسطية والاعتدال في الطرح ومعالجة الأمور في اطار التسامح والاعتراف بالرأي الاخر.

مجالس البرلمانات باعتبارها مؤسسات تمثيلية للشعب، يلعب البرلمان في الدولة دور الوصي على حقوق الإنسان. وتغطي الأنشطة البرلمانية (إعداد القوانين واعتماد الميزانية ومراقبة الجهاز التنفيذي) جميع مجالات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويكون لها تأثيرا فوريا على التمتع بحقوق الإنسان. وهذا هو السبب الذي يجعل المؤسسات الوطنية تهتم بتطوير علاقات التعاون الوثيق مع البرلمان، الذي يعتبر حليفا مهما يمكن إشراكه في السهر على إدماج المقترحات الدولية لحقوق الإنسان في المنظومة التشريعية الداخلية والسهر على ألا تتناقض مشاريع القوانين مع الالتزامات الاتفاقية للدولة واعتماد الإجراءات التي تضمن سمو المعايير الدولية على المعايير الوطنية والسهر على أن تكون جميع حقوق الإنسان قابلة للتقاضي. ويمكن للمؤسسات الوطنية أن تقدم للبرلمان التوصيات والمقترحات والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان. ويمكن



أن تقدم وتناقش التقارير السنوية لدى اللجان البرلمانية وصياغة رأي حول مشاريع ومقترحات القوانين التي من شأنها أن يكون لها أثر على التمتع بحقوق الإنسان، كما يمكن لها أن تنظم دورات تدريبية لفائدة البرلمانيين من أجل تعزيز قدراتهم في المجال.

ومن هذا المنطلق نجد الدساتير والتشريعات الوطنية في اغلب دول العالم قد ركزت على موضوع حرية الرأي والتعبير ونبذ العنف والكرهية والتعصب المقيت. استشعارا بأهمية هذه الحقوق وتوفير الضمانة الحقيقية ولسد الذرائع بسبب الانتهاكات التي كانت تمارس على الشعوب. فمثلا في سلطنة عمان قد ركز النظام الأساسي للدولة في عدد من مواده بحرية الرأي والتعبير والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ومن تلك النصوص التي ركزت على مفهوم حرية الرأي والتعبير واعتبرته حقا من حقوق الانسان المواد التالية : جاء في المادة 12:

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة.

- التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب. وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية.....

المادة 28 من النظام الأساسي فقد نصت على ما يلي: حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب.

واما المادة 29 : حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.



❖ رابعا دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان لتعزيز روح التسامح والعمل على نبذ التعصب والكراهية.

وانطلاقا من هذه المبادئ تضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية والمعروفة باسم مبادئ باريس، بدور حاسم في تعزيز ورصد التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وهو دور يتزايد اعتراف المجتمع الدولي به.

وتعد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان من أهم القضايا المطروحة على مستوى الحوار العالمي، ويعنى بها العالم بأسره. لأنها تمس كيان شعوبه المختلفة، لذا أخذت الأمم المتحدة على عاتقها إرساء بنود المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتفعيلها على المستويين الداخلي والخارجي في دول العالم المختلفة. ومن أهم الوسائل التي تحقق بها الأمم المتحدة تلك الرؤية هي دعوة الدول إلى إنشاء المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لتكون رافداً لتجارب الدول في تفعيل بنود الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وفق منهجيات حكوماتها، وتشجيع التعاون بينها، وتنظيم ملتقيات يتم من خلالها تبادل الخبرات والتجارب والعمل المشترك.

ومن ثمرات تلك الجهود ففي سلطنة عمان تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتكون آلية لتحقيق ذلك الاهتمام في مجال حقوق الإنسان العماني والمقيمين على أرض السلطنة.

فقد أنشئت اللجنة في عام 2008 م، وحددت اختصاصاتها، وقد تم تعيين أعضائها في عام 2010 م للفترة الأولى، وفي عام اعيد تشكيلها للفترة الثانية.



وحددت اختصاصات اللجنة بما يتوافق والمعايير والاليات الدولية فكانت اختصاصاتها كالتالي:

- متابعة حماية حقوق الانسان وحرياته في السلطنة وفقا للنظام الاساسي للدولة، والمواثيق والاتفاقيات الدولية.
- رصد ما قد تثيره الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الانسان في السلطنة والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها .
- تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته والمساهمة في اعداد التقارير التي تتناول هذه المواضيع .
- رصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الانسان في الدولة والمساعدة في تسويتها وحلها .
- اقتراح خطة سنوية تتضمن التدابير الوطنية اللازمة لنشر ثقافة حقوق الانسان، ورفعها لمجلس الوزراء للاعتماد، ومن ثم التنسيق مع جهات الاختصاص لضمان حسن تنفيذها .
- اية مهام اخرى تكلف بها اللجنة تتعلق باختصاصاتها .



دور اللجنة وأنشطتها في مجال تعزيز الثقافة القانونية

فيما يلي عرض لبعض البرامج التثقيفية التي تنفذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إطار التنفيذ السنوي لخطة التوعية والتثقيف الخاصة باللجنة:-

- برامج مشتركة مع اليونيسف
- دورة تدريبية حول "التدريب وبناء القدرات في حقوق الإنسان" بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف.
- ندوة حق الإنسان في محاكمة قانونية بالتعاون مع المعهد العالي للقضاء في السلطنة .
- ورش تدريبية مع مؤسسات المجتمع المدني والحكومي حول مناقشة حقوق الطفل والمرأة وذوي الإعاقة وحرية التعبير.
- توقيع العديد من مذكرات التفاهم مع عدد من الوزارات والمؤسسات ذات الصلة.
- المشاركة في أنشطة وفعاليات الملتقى القانوني الثاني / عطاء فارتقاء بالتعاون مع جمعية المحامين .
- مؤتمر ضمانات المحاكمة العادلة بالتعاون مع جمعية المحامين.
- عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع اللجنة الوطنية للشباب صباح الأثنين 29 إبريل 2013م الجلسة الحوارية (الشباب ومفهوم المواطنة وحقوق الإنسان)
- بالتعاون مع جامعة نزوى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم الجلسة الحوارية الثانية قيم المجتمع وحقوق الإنسان 24 سبتمبر 2013م.
- التعاون المشترك بين مجلس الشؤون الإدارية للقضاء و اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يخص تثقيف العاملين في مجال القانون بجميع المواضيع المتعلقة بالمحاكمة العادلة.
- زيارة السجون ومراكز التوقيف بشكل دوري.



- دورات في إعداد وكتابة التقارير الدولية لمؤسسات المجتمع المدني .
 - ورشه تدريبية بعنوان القانون الدولي لحماية حقوق الانسان «تاريخه وآلياته» 8-9 ديسمبر 2014 م .
 - استحداث قافلة توعوية تشمل جميع محافظات ولايات السلطنة، والتي بدأ العمل بها في محافظة ظفار من الفترة 16-18 اغسطس 2015 وقامت هذه القافلة بعمل زيارات ميدانية لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لمناقشة المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان حيث من أهداف هذه القافلة هو نشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان والوصول الى المجتمع والوقوف على تطبيق الحقوق على أرض الواقع.
- وهنا اود ان أختتم هذه الورقة بكلمات مضيئة وجهها لجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان للشعب العماني قبل سنوات .

"إن التطرف مهما كانت مسمياته، والتعصب مهما كانت اشكاله، والتحزب مهما كانت دوافعه ومنطلقاته، نباتات كريهة سامة ترفضها التربة العمانية الطيبة التي لا تنبت إلا طيبا، ولا تقبل ابداً أن تلقى فيها بذور الفرقة والشقاق"

كما قال ايضا : (لقد كفلت قوانين الدولة وأنظمتها لكل عماني التعبير عن رأيه والمشاركة بأفكاره البناءة في تعزيز مسيرة التطور التي تشهدها البلاد في شتى الميادين ونحن نؤمن دائما بأهمية تعدد الآراء والأفكار وعدم مصادرة الفكر لان في ذلك دليلا على قوة المجتمع وعلى قدرته على الاستفادة من هذه الآراء والأفكار بما يخدم تطلعاته إلى مستقبل أفضل وحياة أسعد وأجمل).

اعد هذه

الورقة:

الدكتور: محمد بن سليمان بن عبدالله الراشدي
عضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (سلطنة عمان)

سلطنة عُمان
Sultanate of Oman



الجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Commission

مستشار مكتب وزير العدل الدائرة القانونية